

(هـ) حل مشكلة المستوطنات الإسرائيلية، التي هي غير مشروعة وتشكل عقبة أمام السلم، وذلك وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(و) ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل تعزيز السلم في المنطقة، وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة.

الجلسة العامة ٨٥
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٥٩/٤٨ - القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية

ألف

الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على الفصل العنصري وإلى مناصرة إقامة جنوب افريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الافريقي، الوارد في مرفق قرارها د- ١/١٦ والمعتمد بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١/٤٨ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بشأن رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا،

وإذ تشير كذلك إلى المبادرة التي قامت بها منظمة الوحدة الافريقية بعرض مسألة العنف في جنوب افريقيا على مجلس الأمن،

وإذ تشير مع الارتياح إلى قرار مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ و٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ اللذين أذن فيهما المجلس

العاصمة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، على إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت^(٨٩)، فضلا عن المفاوضات اللاحقة التي جرت بينهما،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط، في واشنطن العاصمة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢،

١ - تؤكد من جديد ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، من جميع جوانبها؛

٢ - تعرب عن تأييدها لعملية السلام الجارية التي بدأت في مدريد، وإعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وتعرب عن الأمل في أن تفضي تلك العملية إلى إقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٣ - تؤكد ضرورة قيام الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا وأوسع نطاقا في عملية السلام الراهنة وفي تنفيذ إعلان المبادئ؛

٤ - تحث الدول الأعضاء على تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى الشعب الفلسطيني؛

٥ - تشدد على المفاوضات المقبلة بشأن التسوية النهائية، وتؤكد من جديد المبادئ التالية للتوصل إلى تسوية نهائية وتحقيق سلم شامل؛

(أ) أعمال الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالدرجة الأولى الحق في تقرير المصير؛

(ب) انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛

(ج) ضمان ترتيبات للسلم والأمن لجميع دول المنطقة، ومن بينها الدول المسماة في القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛

(د) حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والقرارات اللاحقة ذات الصلة؛

وإذ تشجع جهود جميع الأطراف، بما في ذلك المحادثات الجارية فيما بينها، بهدف وضع ترتيبات بشأن الانتقال إلى نظام ديمقراطي.

وإذ تلاحظ مع القلق الآثار المتخلفة عن أعمال زعزعة الاستقرار التي ارتكبتها جنوب أفريقيا ضد الدول الأفريقية المجاورة.

١ - ترحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن إجراء انتخابات في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وبشأن إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، وتشكيل لجنة الانتخابات المستقلة، ولجنة وسائل الإعلام المستقلة، وهيئة الإذاعة المستقلة، وبشأن دستور المرحلة الانتقالية وقانون الانتخابات؛

٢ - تحث بقوة سلطات جنوب أفريقيا على أن تباشر بصورة تامة ونزيهة المسؤولية الرئيسية للحكومة المتمثلة في وضع حد للعنف الجارى، وحماية أرواح وأمن وممتلكات جميع السكان الجنوب أفريقيين في جنوب أفريقيا كلها، وتعزيز وحماية حقوقهم في المشاركة في العملية الديمقراطية، بما في ذلك حقوقهم في التظاهر السلمي العلني، وفي تنظيم الاجتماعات السياسية في جميع أنحاء جنوب أفريقيا والمشاركة فيها، وفي الترشيح للانتخابات والمشاركة فيها دون تخوف؛

٣ - تطلب إلى سلطات جنوب أفريقيا، في هذا السياق، تقديم المسؤولين عن أعمال العنف إلى المحاكمة، واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة دمج "الأوطان" سلميا في جنوب أفريقيا، وكفالة أن يكون السكان في تلك الأقاليم قادرين على المشاركة بحرية في الانتخابات، وأن تكون الأحزاب السياسية جميعها قادرة على تنظيم حملات انتخابية هناك دون تخوف؛

٤ - تطلب إلى جميع الأطراف أن تكف عن ارتكاب أعمال العنف وأن تبذل كل ما في وسعها للتصدي للعنف؛

٥ - تطلب بصفة عاجلة إلى جميع الموقعين على اتفاق السلم الوطني^(١١٦) أن يلتزموا من جديد بعملية التغيير السلمي وذلك بتنفيذ أحكامه تنفيذا كاملا وفعالا وبالتعاون معا لتحقيق هذه الغاية؛

٦ - تطلب إلى جميع الأطراف الأخرى أن تسهم في تحقيق أهداف اتفاق السلم الوطني؛

بوزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، ودعا إلى وزع مراقبين من منظمة الوحدة الأفريقية والكمونولث والجماعة الأوروبية^(١١٧) هناك.

وإذ ترحب بالبيان الصادر عن اللجنة المخصصة للجنوب الأفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورتها الاستثنائية لوزراء الخارجية، المعقودة في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢^(١١٨).

وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري^(١١٩) وبتقرير رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن بعثته إلى جنوب أفريقيا^(١٢٠)، وكذلك بتقرير الأمين العام عن النهج المنسق الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بجنوب أفريقيا^(١٢١)، وبالتقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري^(١٢٢).

وإذ تسلم بالمسؤولية التي تقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، على النحو المتوخى في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري، إزاء مساعدة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه المشروع من أجل الاستئصال التام للفصل العنصري بالوسائل السلمية.

وإذ تنوه بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار المفاوضات المستأنفة المتعددة الأطراف بشأن إجراء انتخابات في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، وتشكيل لجنة الانتخابات المستقلة، ولجنة وسائل الإعلام المستقلة، وهيئة الإذاعة المستقلة.

وإذ تلاحظ اعتماد الأطراف في المفاوضات المتعددة الأطراف لدستور المرحلة الانتقالية وقانون الانتخابات.

وإذ يساورها شديد القلق لأن استمرار العنف وتصاعده يهددان بتقويض عملية التحول السلمي للبلد، عن طريق المفاوضات، إلى جنوب أفريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية.

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تدعيم وتعزيز جميع الآليات التي أقيمت لمنع العنف في جنوب أفريقيا، وإذ تؤكد ضرورة تعاون جميع الأطراف في التصدي للعنف وممارستها ضبط النفس.

- ١٥ - تطلب أيضا إلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى الهيئات الرياضية غير العنصرية في جنوب أفريقيا في تدارك الاختلالات الهيكلية المستمرة في مجال الرياضة في ذلك البلد:
- ١٦ - تحث بقوة المجتمع الدولي، بعد اتخاذ القرار ١/٤٨ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، على أن يستجيب للنداء الذي وجهه شعب جنوب أفريقيا لتقديم المساعدة إليه في التعمير الاقتصادي لبلده ولكفالة أن تبدأ جنوب أفريقيا الجديدة وجودها على أساس اقتصادي وطيد:
- ١٧ - تناشد المجتمع الدولي أن يقدم كل مساعدة ممكنة إلى الدول المجاورة لجنوب أفريقيا لتمكينها من التغلب على آثار أعمال زعزعة الاستقرار السابقة والمساهمة في تحقيق استقرار المنطقة دون الإقليمية وازدهارها:
- ١٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يستجيب بسرعة وعلى نحو إيجابي لطلب تقديم المساعدة الانتخابية الصادر عن السلطات الانتقالية في جنوب أفريقيا، واضعا في اعتباره أن من المقرر أن تجرى الانتخابات في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤:
- ١٩ - تطلب أيضا إلى الأمين العام الإسراع بالتخطيط لقيام الأمم المتحدة بدور في العملية الانتخابية، بالتشاور مع مجلس الأمن وبالتنسيق مع بعثات المراقبين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والكمونولث والاتحاد الأوروبي:
- ٢٠ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لمباشرة التخطيط التفصيلي لبرامج المساعدة الاجتماعية-الاقتصادية، وخاصة في مجالات تنمية الموارد البشرية والعمالة والصحة والإسكان، وللتنسيق في هذا الشأن بين الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، وكذلك لكفالة تنسيق تلك البرامج مع الوكالات الدولية الأخرى ومع الهياكل غير العنصرية الشرعية في جنوب أفريقيا:
- ٢١ - تثنى على الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للكمونولث لمبادرتهما بالبدء في التخطيط لعقد مؤتمر دولي للمانهين بشأن تنمية الموارد البشرية في جنوب أفريقيا بعد انتهاء الفصل العنصري، بحيث يعقد المؤتمر عقب انتخاب حكومة ديمقراطية غير عنصرية:
- ٧ - تثنى على الأمين العام للتدابير المتخذة للتصدي للشواغل المشار إليها في تقاريره، وبخاصة للمساعدة في تعزيز الهياكل المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني. بما في ذلك وزع مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، وتعرب عن تقديرها للأنشطة التي تضطلع بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا:
- ٨ - تؤيد توصية الأمين العام الداعية إلى وزع مراقبين إضافيين في جنوب أفريقيا لتعزيز بلوغ أهداف اتفاق السلم الوطني، وتحثه على الاستمرار في التصدي للشواغل المشار إليها في تقريره التي تدخل في نطاق اختصاص الأمم المتحدة:
- ٩ - ترحب باستمرار دور مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية والكمونولث والاتحاد الأوروبي^(١٠) الموجودين في جنوب أفريقيا:
- ١٠ - تحث جميع الأطراف في جنوب أفريقيا، ومن بينها الأطراف التي لم تشارك بالكامل في المحادثات المتعددة الأطراف، على احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات، والإلتزام من جديد بالمبادئ الديمقراطية، والاشتراك في الانتخابات، وحل المسائل المعلقة بالوسائل السلمية وحدها:
- ١١ - تطلب إلى جميع الحكومات أن تتقيد تماما بحظر توريد الأسلحة الإلزامي الذي فرضه مجلس الأمن. وتطلب إلى المجلس أن يواصل الرصد الفعال لدقة تنفيذ ذلك الحظر، وتحث الدول على التقيد بأحكام قرارات مجلس الأمن الأخرى المتعلقة باستيراد أسلحة من جنوب أفريقيا وتصدير معدات وتكنولوجيا موجهة لأغراض عسكرية في ذلك البلد:
- ١٢ - تطالب بالإفراج فورا عن السجناء السياسيين المتبقين:
- ١٣ - تناشد المجتمع الدولي أن يعمل على زيادة مساعدته الإنسانية والقانونية لضحايا الفصل العنصري ولللاجئين والمنفيين العائدين والسجناء السياسيين المفرج عنهم:
- ١٤ - تطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة إلى العناصر الديمقراطية المحرومة في جنوب أفريقيا منظمات وأفرادا، المناهضة للفصل العنصري، وذلك في المبادئ الأكاديمية والعلمية والثقافية:

جنوب افريقيا: دور صانعي الرأي ووسائل الإعلام، عقدت في كيب تاون في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ١٩٩٣؛

٤ - تأذن للجنة الخاصة، لحين إتمام ولايتها بعد إنشاء حكومة غير عنصرية منتخبة ديمقراطيا في جنوب افريقيا، بأن تقوم بما يلي:

(أ) متابعة التطورات في جنوب افريقيا عن كثب؛

(ب) مواصلة تسهيل حدوث انتقال سلمي يتسم بالاستقرار في جنوب افريقيا من خلال تعزيز المساعدة الدولية لإعانة مواطني جنوب افريقيا على التغلب على النتائج الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على سياسات الفصل العنصري؛

(ج) مداومة الاتصال بالمؤسسات الأكاديمية، وأوساط العمال، والأعمال التجارية، والجماعات المدنية، بما في ذلك المنظمات ذات القواعد المجتمعية والمنظمات غير الحكومية الأخرى في جنوب افريقيا؛

(د) التشاور مع الأحزاب المشاركة في العملية السياسية ومع الهياكل الشرعية غير العنصرية، ومع حكومة غير عنصرية منتخبة ديمقراطيا لتسهيل استئناف مشاركة جنوب افريقيا في أعمال الجمعية العامة؛

(هـ) القيام، في أقرب وقت ممكن، وفي أعقاب إنشاء حكومة غير عنصرية منتخبة ديمقراطيا، بتقديم تقرير نهائي إلى الجمعية العامة؛

(و) الاضطلاع بالأنشطة الأخرى ذات الصلة الرامية إلى دعم العملية السياسية للتغيير السلمي لحين إقامة حكومة غير عنصرية منتخبة ديمقراطيا في جنوب افريقيا؛

٥ - تعرب عن تقديرها للتعاون الذي لقيته اللجنة الخاصة من جانب الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والعناصر ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وتدعوها إلى مواصلة تعاونها؛

٦ - تقرر أن يستخدم الاعتماد الخاص البالغ ٢٤٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للجنة الخاصة لعام ١٩٩٤ من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتغطية تكاليف مشاريع

٢٢ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل توخي الحذر بالنسبة للتطورات في جنوب افريقيا وذلك لكفالة تحقيق الأهداف المشتركة لشعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي، دون انحراف أو تعويق، بإقامة جنوب افريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية.

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

باء

برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري^(١١٠)،

وإذ تدرك أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الخاصة في تعبئة الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري وفي تعزيز توفر توافق آراء دولي بشأن هذه القضية الأساسية، على النحو الذي انعكس في اعتماد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي، بتوافق الآراء، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩^(١١٤)، وفي مقرر الجمعية العامة ٤٥٧/٤٥ بء المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وفي قرارات الجمعية ١٧٦/٤٥ ألف المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٧٩/٤٦ ألف المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١١٦/٤٧ ألف وبء المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن أعمالها، بموجب ولايتها، في مجال دعم القضاء على الفصل العنصري سلميا من خلال عملية انتقال جنوب افريقيا، عن طريق المفاوضات إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري؛

٢ - تحيط علما أيضا مع التقدير بتقرير رئيس اللجنة الخاصة عن البعثة التي اضطلع بها، بالاشتراك مع وفد من اللجنة، إلى جنوب افريقيا في الفترة من ١ إلى ١١ آذار/مارس ١٩٩٣^(١١١)؛

٣ - تثني على اللجنة الخاصة لقيامها، هي ومعهد البديل الديمقراطي لجنوب افريقيا ومعهد الديمقراطية المتعددة الأحزاب، بتنظيم ندوة عن التسامح السياسي في

الحكومي الدولي، ردود الدول على الطلبات الموجهة إليها فيما يتصل بالحالات الواردة في مرفقات ذلك التقرير.

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

دال

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا، وبخاصة القرار ١١٦/٤٧ جيم المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا^(١١٧)، المرفق به تقرير لجنة أمناء الصندوق الاستئماني،

وإذ تحيط علماً بقرارها ٧٩/٤٦ واو الذي اتخذته دون تصويت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وبخاصة الفقرة ٣ منه، المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الصندوق الاستئماني للأعمال المضطلع بها في الميدان القانوني،

وإذ ترحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف المستأنفة والتي وافق عليها البرلمان لإجراء انتخابات في عام ١٩٩٤ على أساس حق الاقتراع العام وإنشاء مجلس تنفيذي انتقالي، وكذلك التدابير التشريعية وغيرها التي اعتمدت لتعزيز النشاط السياسي الحر في الفترة التي تسبق إجراء انتخابات حرة ونزيهة،

وإذ تعترف بالأعمال التي تقوم بها منظمات تطوعية محايدة عريضة القاعدة داخل جنوب افريقيا في مجال تقديم المساعدة القانونية والانسانية إلى ضحايا الفصل العنصري والتمييز العنصري، وإذ تلاحظ مع الارتياح علاقة العمل التي أقامها الصندوق الاستئماني مع منظمات جنوب افريقيا تلك،

وإذ يساورها القلق إزاء استمرار العنف السياسي والأخطار التي يمثلها على العملية الديمقراطية وعلى البلد بوجه عام،

خاصة رامية إلى تعزيز عملية القضاء على الفصل العنصري من خلال إقامة حكومة غير عنصرية منتخبة ديمقراطياً في جنوب افريقيا؛

٧ - تقرر أيضاً مواصلة الإذن بإدراج اعتمادات مالية كافية في الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمكين المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا من الإبقاء على مكاتبهما في نيويورك بما يتيح لهما المشاركة بفعالية في مداورات اللجنة الخاصة والمداورات المتصلة بالحالة في جنوب افريقيا التي تجرى في سائر هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، على أن يكون مفهوماً أن هذه المنح ستستمر لحين تقرير الوضع العادي للمنظمتين بوصفهما حزبين سياسيين.

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

جيم

أعمال الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا^(١١٥)،

وإذ تشير إلى قرارها ١١٦/٤٧ دال المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١/٤٨ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢،

وإذ ترحب بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي في جنوب افريقيا،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا وتؤيد توصياته^(١١٦)

٢ - تقرر إنهاء ولاية الفريق الحكومي الدولي اعتباراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يصدر بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، في شكل إضافات إلى تقرير الفريق

١٦٠/٤٨ - برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها بشأن برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي، ولا سيما القرار ١١٧/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام الذي يتضمن سردا لأعمال اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي وإدارة البرنامج في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣،^(١٨)

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن العمل متواصل في تنفيذ التوصيات التي أسفر عنها تقييم البرنامج، الذي جرى في عام ١٩٨٩، بالصيغة التي أيدتها اللجنة الاستشارية،

وإذ تدرك المساعدة القيمة التي يقدمها البرنامج لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا،

وإذ تؤكد ضرورة تقديم المساعدة إلى شعب جنوب افريقيا وبخاصة في ميدان التعليم خلال فترة الانتقال،

وإذ تدرك تماما الحاجة إلى مواصلة إتاحة فرص التعليم والمشورة للطلاب من جنوب افريقيا في مجموعة واسعة التنوع من التخصصات المهنية والثقافية واللغوية، فضلا عن فرص التدريب المهني والتقني والدراسات المتقدمة على المستوى الجامعي ومستوى الدراسات العليا في ميادين الدراسة ذات الأولوية، على أن يجري ذلك قدر الإمكان في مؤسسات تعليمية وتدريبية داخل جنوب افريقيا.

وإذ تلاحظ أن البرنامج يواصل، من أجل التصدي للاحتياجات ذات الأولوية لسكان جنوب افريقيا المحرومين، تخصيص قدر أكبر من الموارد لفرض بناء المؤسسات في جنوب افريقيا، ولا سيما عن طريق تعزيز المؤسسات التعليمية المعروفة تاريخيا بأنها منظمات السود وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، وبخاصة المعاهد الفنية، وذلك من خلال دورات تدريبية تخصصية بما يضمن إمكانية توظيف الخريجين،

وإذ هي مقتنعة بأن الوقت الذي ستضطلع فيه سلطات جنوب افريقيا، ضمن هيكل جديدة غير عنصرية وديمقراطية، بالمسؤولية عن المسائل التي تدخل في نطاق ولاية الصندوق الاستئماني آخذ في الاقتراب.

١- تؤيد تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا؛

٢- تؤيد استمرار تقديم المساعدة الانسانية والقانونية والتعليمية من جانب المجتمع الدولي من أجل تخفيف المحنة التي ألمت بضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا، ومن أجل تسهيل عملية إعادة ادماج السجناء السياسيين المخرج عنهم والمنفيين العائدين في مجتمع جنوب افريقيا؛

٣- تؤيد قرار الصندوق الاستئماني إرسال مساعداته من خلال المنظمات غير الحكومية المناسبة داخل جنوب افريقيا؛

٤- تعرب عن تقديرها للحكومات والمنظمات والأفراد الذين تبرعوا للصندوق الاستئماني وللوكالات التطوعية العاملة في تقديم المساعدة الانسانية والقانونية إلى ضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا؛

٥- تعرب عن اقتناعها بأن للصندوق الاستئماني دورا هاما يؤديه في المرحلة النهائية من مراحل القضاء على الفصل العنصري وذلك بدعم الجهود المبدولة في الميدان القانوني الهادفة إلى كفاءة التنفيذ الفعال للتشريعات التي تلغي قوانين الفصل العنصري الرئيسية وإزالة الآثار السيئة الباقية لتلك القوانين وتشجيع ازدياد ثقة الجمهور في الدور الذي يؤديه القانون، ولذلك فهي توجه نداء من أجل تقديم تبرعات سخية للصندوق؛

٦- تثني على الأمين العام ولجنة أمناء الصندوق الاستئماني لجهودهما الدائبة والقيّمة على مر السنين من أجل تشجيع تقديم المساعدة الانسانية والقانونية إلى ضحايا الفصل العنصري والتمييز العنصري.

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢